

التبديان في زكاة الاثمان

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ

الشيخ محمد حسنين مخلوف

المدوي

(وكيل الازهر ومدير المآهد الدينية سابقا)

١	النقد الخالص
٢	النقد المغشوش
٣	النقوس النحاسية ومحوها كالنيكل
٤	السكوات والجلود المتعاطل بها في بعض البلاد
٥	الأوراق المالية « البنك نوت »

﴿ حقوق الطبع محفوظة المؤلف ﴾

طبعة الاولى

(سنة ١٣٤٤ هـ)

التبديان في زكاة الاثمان

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ

الشيخ محمد حسنين مخلوف

العدوى

(وكيل الازهر ومدير المعاهد الدينية سابقا)

- | | |
|---|---|
| ١ | النقد الخالص |
| ٢ | النقد المنشوش |
| ٣ | الفلوس النحاسية ومحوها كالنيكل |
| ٤ | السكواك والبالود المتعامل بها في بعض البلاد |
| ٥ | الاوراق المالية « البنك نوت » |

﴿ حقوق الطبع محفوظة المؤلف ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

(سنة ١٣٤٤ هـ)

مطبعة المعارف بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على نبيه ومجتهبه فيقول العبد الفقير إلى مولاه الرؤف محمد بن حسين بن محمد مخلوف العدوي المالكى قد كثر سؤال الناس حديثاً عن زكاة الأوراق المالية المسماة بنك نوت وقديماً عن الفلوس النحاسية والكواغد وقطع الجلود وقوالب المالح التي يتعامل بها أثماً في بعض البلاد كما يتعامل بالدرهم والدنانير وكنت كتبت في ذلك رسالة طبعت في شهر جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ إلا أنها لم تجمع اطراف الموضوع فانتهزت فرصة هذا الوقت واتممتها في مختصر مفيد سميته التبيان في حكم زكاة الأثمان وأسأل الله تعالى أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل

تمهيد

(١) (معنى الزكاة)

أعلم ان الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح وقد ورد استعمالها بهذه المعاني في القرآن والحديث فمن ذلك قوله تعالى قد أفاح من زكاتها أى طهرها من الأدناس وقوله تعالى قد أفاح من تركى أى تطهر من الشرك والمعاصى وقال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكاهم بها وفى الحديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا كأنما يضعها فى كف الرحمن فيزبها له كما يرى أحدكم فلوله أو فصيلة حتى يكون كالجلبل ووضعها فى كفه جل شأنه كما فى نهاية ابن الأثير كناية عن محل قبول الصدقة فكان المتصدق وضع صدقته فى محل القبول

والاثابة والا فلا كف لله ولا جراحة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .
والعنى انه تعالى لا يزال ينظر الى الصدقة فيكسبها نعمت الكمال حتى تنتهى
بالتضعيف الى أن تصير كالجبل في الثقل في الميزان أو في ثواب الصدقة
بمثله وهذا عام في كل صدقة سواء كانت واجبة كما في زكاة المال والحراث
والماشية وكما في زكاة الفطر أو مندوبة كما في سائر الصدقات والتبرعات
التي تصرف في وجوه الخير والبر وقد سمي الله تعالى الجزء المخرج في الزكاة
الواجبة صدقة فقال إنما الصدقات للفقراء الآية وذلك لان صاحبها يصدق
باخراجها أمر الله تعالى بذلك ولانها دليل على صدق ايمانه كما جاء في
حديث صحيح الصدقة برهان اى دليل على صحة ايمان صاحبها ومساواة
ظاهره وباطنه كما سماه تعالى حتما فقال وآتوا حقه يوم حصاده ونفقة
بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله
فبشرهم بعذاب اليم . وسمى زكاة لانه يبارك في المال المخرج منه كما اشار
اليه صلى الله عليه وسلم بقوله مائة ص مال من صدقة ولانه يزكو عند الله
وينمو ويضاف لصاحبه كما جاء في الحديث حتى يكون اكبر من الجبل
ولان صاحبه يزكو بادائه ويطهر كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم وتزكهم بها ولانها تطهر المال وتنقيه من الخبث والآفات وقد
سماها النبي صلى الله عليه وسلم أوساخ الناس ولو بقيت في المال لم تخرج
منه أفسدته واخبثته وقد قيل ان الزكاة الطاعة والاخلاص لان صاحبها
لا يخرجها الا من اخلاصه وصحة ايمانه لما جبلت عليه النفوس من حب
المال ولهذا لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم منع اكثر العرب الزكاة وتميز
بها الخبيث من الطيب فكانت برهانا على صحة ايمان مخرجها واخلاصه
مميزة له عن غيره

وفي شرح العلامة القسطلاني على البخاري سمي بها ذلك اي سمي
الجزء المخرج عن المال أو البدن زكاة لانها تطهر المال من الخبث وتنقيه
من الآفات والنفس من رذيلة البخل ونشر بها فضيلة السكرم وتستجلب
بها البركة في المال ويمدح المخرج عنه وهي احد اركان الاسلام يكفر جاحدها
ويقاتل الممتنعون من أدائها وتأخذ منهم وان لم يقاثلوا قهرا كما فعل
أبو بكر الصديق رضي الله عنه اه حتى قال لعمر رضي الله عنهما حين
راجعه في ذلك والله لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه وكانت العقل تؤدى
مع الصدقات في عهده صلى الله عليه وسلم وفي روايه لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منها وانما
قاتلهم لانكارهم وجوبها عليهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم على ان الامتناع
عن الاداء بعد طلب الامام مسوغ لمقاتلتهم وان اعترفوا بالوجوب كما
ذكره ابو بكر الجصاص

(٢) (حكمة ، شروعة الزكاة)

والزكاة انما جعلت ركنا من اركان الاسلام ومبانيه مع انها تصرف
مالا وليست عبادة بدينه لان الوفاء بكلمة التوحيد والشهادة بافراد المعبود
لا يتم الا بها وهي البرهان القائم على صحته لتعلقها بالمال الذي جبلت النفوس
على محبته كما يشير اليه قوله تعالى وتأكلون التراث أكلا لما وتحبون المال
حبا جما وقوله صلى الله عليه وسلم منهومان لا يشبهان طالب علم وطالب مال
فامتحن الله تعالى عباده بتكليفهم بالزكاة في دعوى محبتهم له والتزامهم
توحيدده فمن امتثل امره بالاستئصال عن جزء من ماله الذي هو مرموقه
ومعشوقه فقد ادى شهادة التوحيد حقا وبرهن على صدق ايمانه حيث
اطاع الله تعالى وآثر محبته على حبة ماله ومن لم يمتثل امره فدعواه مبتورة

ناقضه فان المحبة لا تقبل الشركة والتوحيد باللسان قبل الجدوى والله يقول في كتابه العزيز ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ولانها من أعظم الادوية وانجتها لشفاء النفوس من مرض البخل المهلك كما قال تعالى ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شرهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم اياكم والشح فانه اهلك من كان قبلكم حملهم على ان سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه

ولما كانت هذه جملة الآدمي مضلة وغريزة مهلكة نهى الله ورسوله عن شدة الحرص والمباينة في الطالب وامر بالزكاة واثى على القناعة والسخاء والاقتصاد في المعيشة والرفق في الاتفاق فمما لهذه الشهوة الذميمة وعلاجها لهذا المرض الويل فقال صلى الله عليه وسلم طوبى لمن هدى للإسلام وكان عيشه كفافا وقع به وقال الا أيها الناس اجملوا في الطلب فانه ليس لعبد الا ما كتب له ولن يذهب عبد من الدنيا حتى يأتيه ما كتب له من الدنيا وهي راغمة الى غير ذلك من الاحاديث الواردة في هذا الباب

ومع ذلك اذا وجد للانسان مال فينبغي ان يكون حاله الاثارة والسخاء واصطناع المعروف والتباعد عن الشح والبخل فان السخاء من اخلاق الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهي اصل من اصول النجاة كما ان الشح اصل من اصول الشقاء فقد قال صلى الله عليه وسلم ان السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة بعيد من النار وان البخيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار وجاهل سخي

احب الى الله من عالم بخيل ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون
 وقد شرع الله الزكاة وقاية من هذا الشح المهلك وطهارة من صفة
 البخل الذميم فان حب الشيء لا ينقطع الا بقهر النفس على مفارقتها حتى
 يصير ذلك اعتيادا والنفوس في ذلك متفاوتة فالزكاة بهذا المعنى طهارة اى
 تطهر صاحبها من خبث البخل المهلك وشكر أيضا لنعمة المال فان الله على عبده
 نعمة في بدنه ونعمة في ماله فالعبادات البدنية شكر لنعمة البدن والعبادات المالية
 شكر لنعمة المال وما أخس من ينظر الى الفقير وقد ضيق عليه الرزق واحوج
 اليه ثم لا يسمح نفسه بان يؤدى شكر الله تعالى على اغناؤه عن السؤال واحواج
 غيره اليه بحجزه يسير من ماله ولذلك لما نزل قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين
 أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وذلك بالجهاد وهو مساحمة بالمهيج شوقا
 الى لقاء الله عز وجل والمساحمة بالمال أهون فهم هذا المعنى في بذل الاموال
 وانه جهاد تتفاوت فيه النفوس كما تتفاوت في جهاد العدو بل هو الجهاد
 الاكبر كما قال عليه الصلاة والسلام في رجوعه من احدى غرواته فرغنا
 من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر يعنى جهاد النفس وقتل شهواتها
 وانقسم الناس الى ثلاثة أقسام قسم صدقوا التوحيد ووفوا بعهدهم
 ونزلوا عن جميع أموالهم فلم يدخروا دينارا ولا درهما فابوا ان يتعرضوا
 لوجوب الزكاة عليهم حتى قيل لبعضهم كم يجب من الزكاة فى مائتى درهم
 فقال أما على الدوام بحكم الشرع فخمسة دراهم وأما نحن فيجب علينا بذل
 الجميع ولهذا تصدق أبو بكر رضى الله عنه بجميع ماله وعمر رضى الله عنه
 بشطر ماله فقال له عليه الصلاة والسلام ما أبقيت لاهلك فقال مثله
 وقال لاني بكر رضى الله عنه ما أبقيت لاهلك قال الله ورسوله فقال
 صلى الله عليه وسلم بينكما ما بين كلمتيكما فالصدق وفى تمام الصدق فلم
 يسك سوى المحبوب عنده وهو الله ورسوله وقسم دون هذا وهم المسكون

موالهم المراقبون مواقيت الحاجات ومواسم الخيرات فيكون قصدهم في
 لاخار الاتفاق على قدر الحاجات دون التزم وصرف الفاضل من الحاجة
 لى وجوه البر متى ظهرت وهؤلاء . لا يقتصرون على مقدار الزكاة والقسم
 ثالث دون هذين وهو قسم العامة الذين يقتصرون على اداء الواجب فلا
 يدون عليه ولا ينقصون منه لىخام بالمال ومياليهم اليه وضمف حجبهم
 لآخرة

(٣) هل فى المال حق واجب سوى الزكاة

وقد اختلف العلماء هل فى المال حق واجب سوى الزكاة فذهب
 جماعة من التابعين الى ان فى المال حقوقا واجبة سوى الزكاة كالنخعي والشعبي
 عطاء ومجاهد قال الشعبي بعد ان قيل له هل فى المال حق سوى الزكاة قال
 هم اما سمعت قوله عز وجل وآتى المال على حبه ذوى القربى الآية واستدلوا
 بقوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) وقوله تعالى (وانفقوا مما رزقناكم)
 زعموا ان ذلك غير منسوخ باية الزكاة بل هو داخل فى حق المسلم على
 اسلم ومعناه انه يجب على الموسر مهما وجد محتاجا ان يزيل حاجته فضلا
 ن مال الزكاة والذي يصح فى الفقه من هذا الباب انه هما ارهقته حاجة
 كانت اذا لىها فرض كفاية اذ لا يجوز تضییع المسلم (انظر الاحياء
 لامام الفزالى)

اعلم انه لا خلاف فى ان فى المال حقوقا واجبة سوى الزكاة مثل الاتفاق
 لى الوالدين وذوى القربى والمحارم عند العجز عن الكسب وما يحكم به
 الحاکم والاتفاق على من ارهقته الحاجة ونحو ذلك من حقوق الضرورة
 يمثل صدقة الفطر والكنفارات والنذور فهذه ونحوها حقوق ثابتة فى
 ال باذلة من الشريعة خاصة او عامة وقد يتناول بعضها آيات الاتفاق

والإيتاء واحديث الصدقة وبر ذوى القربى ونحوهم وليست منسوخة بالزكاة كما انه لا خلاف في ان في المال حقوقا سوى الزكاة منسوبة تدرج في هذه الآيات والاحاديث وغيرها مما ورد في الحث على البر والصدقة والترغيب في الاتفاق والمواساة وانما الخلاف في مثل الاتفاق على ذوى الحاجات اذا لم تبلغ بهم الحاجة حد الضرورة كما اشار اليه الامام الغزالي وفي صدقات كانت واجبة ابتداء باسباب من قبل من تجب عليه تقتضى لزوم اخراجها كما اشار اليه العلامة الجصاص وفي حقوق الابل كما سيأتى فقل انها واجبة لم تنسخ بالزكاة لقوله تعالى واتى المال على حبه ذوى القربى واليتامي والمساكين الآية وقوله تعالى (واتقوا مما رزقاكم) وقوله تعالى (وفي اموالهم حق للسائل والمحروم) وما روى عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى واتى المال على حبه ذوى القربى الآية وما روى عن ابى هريرة رضي الله عنه انه قال ومن حقهما اى الماشية ان تحلب على الماء قال ابو نعيم يوم ورودها ليحضرها المساكين النازلون عليه ومن لا ابن له فيعطى من ذلك اللبن ولان فيه رفقا بالماشية ولما روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حقنا فسئل عن ذلك فقال اطراق حلقها واعارة ذلولها الحديث ولقوله عليه السلام لا يؤمن بالله واليوم الآخر من بات شبعنا وجاره طاو وقوله عليه السلام على كل مسلم صدقة فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد قال يعمل بيده ويتصدق قالوا فمن لم يجد قال يعين ذى الحاجة المملوف قالوا فان لم يجد قال فليعمل بالمعروف وليسك عن الشرفاته له صدقه اخرجه الشيخان وذهب الجمهور الى عدم وجوبها وان الصدقات الواجبة منسوخة بالزكاة لما روى عن علي رضي الله عنه مرفوعا نسخت الزكاة كل صدقة وليس في قوله تعالى (واتى المال على حبه ذوى القربى) دليل على الوجوب وانما هو

حث على الصدقة ووعد بالثواب عليها وذلك لان اكثر ما فيها انها من البر وكذلك لادليل فيما ذكره على الوجوب لان الاتفاق والحق يكون واجبا ويكون مندوبا ولان على في الحديث الاخير ليست للوجوب بل لنا كيد النذب وفي حجة الله البالغة ان العرب في الجاهلية كانت فيهم الزكاة وكان المعمول عندهم منها قرى الضيف وابن السبيل وحمل الكل والصدقة على المساكين وصلة الارحام والاعانة على نوائب الحق وكانوا يمدحون بها ويعرفون انها كمال الانسان وسعادته قالت خديجة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدء الوحي فوالله لا يخزيك الله ابدا انك لتصل الرحم وتفري الضيف وتحمل الكل وتعين على نوائب الحق اه وقيل ان ذلك كان من شريعة ابراهيم عليه السلام فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم وفرضت الزكاة في الامم اثنان من الهجرة وبينت مصارفها بقي ما عداها على النذب اذا لم يباغ حد الضرورة فتكون الزكاة ناسخة لوجوبه واخرج البخارى عن حاكم بن حزام قال قلت يا رسول الله ارايت أشياء كنت اتحنث بها في الجاهلية من صدقة وعناقة وصلة رحم فهل فيها من اجر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسلمت علي ما سلف من خير

(٤) (انواع الحقوق المندوبة)

ومما تقدم يعلم ان الحقوق الواجبة في المال متنوعة الى زكاة وغيرها وان الحقوق المندوبة كثيرة وبلها واسع ومنها ما يدخل في الصدقة ومنها ما لا يدخل فيها كالهدايا ومواساة الاخوان والاتفاق في المصالح العامة فان كل ذلك مطلوب شرعا وحق ثابت في المال ومراتبه متفاوتة بتفاوت ظروفه واحواله وتقديم ابوابه بعضها على بعض في الصرف يحتاج الى تحرر دقيق وتقدير صائب يرجع فيه الى ميزان العقل الصحيح والشرح الصحيح والشرع والشرعية

الغراء لم تهمل بيان وجوه الخير واصناف البر وما ينبغي ان يصرف فيه وما
 لا ينبغي وما يقدم فيه الاتفاق وما يؤخر فمن ذلك قوله تعالى (ليس البر ان
 تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر
 والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب واقامة الصلاة وآتى الزكاة والموفون
 بعهدهم ادا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس اولئك
 الذين صدقوا واولئك هم المتقون) فان هذه الآية كما ترى مشتملة على خمس
 عشر خصلة من افضل وجوه البر والطاعة لان الخمسة الاولى منها متعلقة
 بالكمالات النفسية التى هى من قبيل صحة الاعتقاد والعلم والسته التى بعدها
 المشار اليها بقوله تعالى وآتى المال على حبه الى قوله وفى الرقاب متعلقة
 بالكمالات النفسية التى هى من قبيل حسن المعاشرة والاربعة الاخيرة متعلقة
 بالكمالات الانسانية التى هى من قبيل تهذيب النفس فمن عمل بهذه الآية
 على الوجه الذى اشارت اليه فقد استكمل الايمان ونال اقصى مراتب
 الايقان ولذلك قال تعالى فى تكميلها اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون
 وقدم فى الآية صنف ذوى القربى على غيره لان ايتاءهم اهم وافضل فقد صح
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح وعن
 سليمان بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة على المسكين
 صدقة واحدة وعلى ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة (والسائل) الطالب
 للطعام وان كان غنيا الا ان ماعنده لا يكفيه لحاجته فقد قال صلى الله
 عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس كما روى عن فاطمة بنت حسين
 ابن على وعن ابي هريرة رضى الله عنهما (وفى الرقاب) اى رقاب المكاتبين
 بفكها فكها او ابتياح الرقاب لعتقها اورقاب الاسارى بفكها من الاسر
 (والبأساء) الفقر (والضراء) السقم والوجع (وحين البأس) وقت القتال

وجماد المدو وهذه الآية في كتاب الله تعالى نظائر كثيرة في طلب تكميل
 الانسان وسعادته وتهذيب اخلاقه وحسن معاشرته ومن ذلك قوله تعالى
 (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامي
 والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل
 وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا الذين يبخلون
 ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله واعتدنا للكافرين
 عذابا مهينا والذين ينفقون اموالهم رياء الناس ولا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا وماذا عابهم لو آمنوا بالله
 واليوم الآخر وانفقوا مما رزقهم الله وكان الله بهم عليما)

فليُنظر فيما اشتملت عليه هذه الآيات الشريفة من فرائض الشريعة
 وآدابها في انواع العبادات والمعاملات واخرج البخارى عن حكيم بن حزام
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اليد العليا خير من السفلى وابدأ بمن
 تعول وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال رجل يا رسول الله عندي دينار
 قال تصدق به على نفسك قال آخر قال تصدق به على زوجتك قال
 عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال
 عندي آخر قال أنت ابصر به والآيات والا حاديث في هذا الباب لا تكاد
 يحصر فينبغي لكل متصدق يريد وجه الله في صدقته ان يتعرف هذا الباب ويسلك
 بها هذا السبيل ليهتدى بهدى الله في عمله ومن يعتصم بالله فقد هدى الى
 صراط مستقيم

وينبغي للمتصدق ان يخرج من ماله اطييه وان يبذله بساحة وسخاء
 ابتغاء مرضاة الله تعالى برفقاً بالفقراء والمحتاجين وان لا يبطل صدقته
 بالرياء والاذى ويستعين على ذلك باسرارها كما يشير اليه قوله تعالى
 (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى كالذى ينفق ماله

رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب
فأصابه وابل فتركه صليدا لا يقدر ون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي
القوم الكافرين) وقوله تعالى (ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء
مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآنت أكلها
ضعفين فان لم ينصبها وابل فظلل والله بما تعملون بصير) وقوله تعالى
(يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجناكم من الارض
ولا يتمموا الخبيث منه تنفقون واستم باخذ به الا ان تمضوا فيه
واعلموا ان الله غنى حميد) وقوله تعالى (ان تبدوا الصدقات فنعما هي
وان تخفوها وتؤنوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم)
وكذلك يجب على المزكى ان يتقى وعيد قوله تعالى (الذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب أليم يوم يحمي عليهم
في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم
لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) وفي حديث عمر رضى الله عنه أبا
مال ادبت زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا في الارض وإياها لم
تؤد زكاته فهو كنز يكوى به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال
عليه الصلاة والسلام ولا يأتى احدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته
لها يعار (١) فيقول يا محمد فاقول لأمالك لك شيئا قد بلغت ولا يأتى
بمير يحملها على رقبته له رغاء فيقول يا محمد فاقول لأمالك لك شيئا قد
بانمت وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع (٢)

(١) بضم المثناة التحتية وفتح الميملة اى صوت

(٢) الشجاع الحية الذكروا الأقرع الذى لا شعر على راسه لكثرة سمه وطول عمره

له زببتان (١) يطوقه يوم القيامة ثم ياخذ بلهزمته يعني شدقيه ثم يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا لتحسين الذين يبخلون بما آماهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة) الى غير ذلك من الآيات والاحاديث الواردة في الحث على فعلها والوعيد على تركها لكونها عمادا من عمد الاسلام وفريضة من فرائض المحكة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ولا يظلم ربك احدا

(٥) (فرض الزكاة)

وقد فرض الله الزكاة بعد الصلاة في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض صوم رمضان وقرنها بها في كثير من المواضع فقال اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال تعالى (فان تبوءوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة بخلوا بغيرها) وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وانى رسول الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقراءهم رواه الشيخان

(٦) (تنفيذ نظام الصدقات والقيام بوظيفة الحسبة)

ولو نفذ المسلمون هذا النظام المحكم الذى بينته الشريعة الغراء فيما يتعلق بالمال فاخرجوا زكاته وتصدقوا منه على الفقراء وانفقوا مما رزقهم الله فى وجوه البر والخير لرأيت بينهم من التالف والتساون والتواحم والتواصل ما يسعد حالهم ويعلى شأنهم وينزع عن صدورهم غل البغضاء واضعان الشرور ويغنيهم عن كثير مما يعانون الآن من المتاعب فى سبيل الذود عن الانفس والاموال ودفع غائلة الاشتراكية والشيوعية التى كادت تقب فى بلاد الاسلام ويضرم سعيها فى قلوب العمال والفقراء ما يجدونه فى الاغنياء من الاثرة وحب الذات واكتنار الاموال واغتيال حق المحتاجين فيها وباهيك بما تحمله هذه المبادئ من شرور مستطيرة واخطار اجتماعية جمّة ولذلك جاءت الشريعة بهذا النظام المالى المحكم لتدبر عن جماعة المسلمين مثل هذا الخطر العظيم .

الا ان المسلمين اهملوا تنفيذه اهمالا كما اغفل ولاية الامور ووظيفة الحسبة والرقاب وهي لا بد منها فى الاحتفاظ بكيان الشريعة واقامة حدودها ونشر تعاليمها وتعويد الناس على حب الاستقامة والعمل والاخذ بامر الدين ونواهيه وقد كانت هذه الوظيفة حية فى صدر الاسلام والدين غض طرى بتولاها الخلفاء الراشدون فمن بعدهم من عدول الولاية فكان عمر رضى الله عنه يحوب الاسواق بدرته ويتفقد التجار ويختبر اوزانهم ومكاييلهم وكيف يبيعون ويشترىون ويضرب بالدرة من خالف احكام الشريعة فى معاملته وقيمه من السوق تاديبا له وزجرا لغيره ودرءا لشره عن الناس وكانوا يرسلون عمال الصدقات لجباية الزكاة ويجبرون من وجبت عليه على ادائها لصرفها فى مصالحها المشروعة

وكل ذلك صيانة للتشريع من عبث الاهواء وتهاون النفوس فان

الشرائع ما لم يحطها سياج من هذه القوة تنقسم عراها عروة عروة لميل النفوس بطبيعتها الى الانفلات من قيود التكليف ونزوعها الى الشهوات المحضنة ولذلك وجب أن يعتضد وازع الدين والعقل بوازع السلطان والقوة وقد قال مالك رضى الله عنه لا يصلح آخر هذه الامة الا بما صالح به اولها وانما كان صلاح اولها باتباع أحكام الدين التي تعتمد في تنفيذها وخضوع الامة لها على وظيفة الرقاب العام والارشاد الدائم والاهل بالمعروف والنهي عن المنكر بالحجة تارة وبالقوة التنفيذية تارة أخرى وهذه القوة هي البرهان القاطع الذي تعتمد عليه الدعوة الى الله تعالى ولقد أهمل هذا الواجب الاكيد مع مزيد الحث عليه في الشريعة الفراء فصار الناس كما ترى ما بين تارك صلاة وزكاة وصوم وحج وشارب مسكر ولاعب مبسر وشاهد زور ومطفف كيل وغاش وزن وآكل ربا وآخذ رشوة وداع الى بدعة وطاعن على السلف وقاتل نفس بغير حق ومؤذ للخلق وواقع في الاعراض ومعين على الآثام وقاطع للارحام ومرهق للمسكين وقاهر لليتيم وناهر للسائل ونفور بالمعاصي وإمان وخفاش وكذاب ومفتاب وجبار ومتكبر وحاكم بغير ما أنزل الله ومفت بغير ما شرع الله ومحتمل على اسقاط فرائض الله ومالحد وقائل على الله ورسوله مالا علم له به ومقدم رأيه وذوقه وسياسته على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورائه الى غير ذلك من المساآم والذرائل التي بلى بها المسلمون وما كانت أحد يحجرو في صدر الاسلام ان يلتم بشيء من هذه المفاسد الاخفية أو بين افراد فاصبح الناس يسارعون اليها جهارا وبين الجماعات فيمد تغلب هذه الرذائل وانتشارها الى هذا الحد في طبقات الامة لا يستطيع كبح جماحها وردّها الى الدين بمجرد الوازع الديني بل لابد من امضيده بوازع السلطان واحياء وظيفة الرقاب العام كما كان

عليه الخلفاء الراشدون ومن اهتدى بهداهم والله يهيء لنا من أمرنا رشداً) انظر رسالتنا القول المبين في حكم المعاملة بين الاجانب والمسلمين (اذا تمهد هذا فاعلم أن ماجرى به التعامل بين الناس وأشار الفقهاء لحكمه من صنوف الأمان خمسة أنواع (الأول) النقد الخالص كالذهب والفضة (الثاني) النقد المغشوش والناقص (الثالث) الفلوس المتخذة من سائر المعادن غير الذهب والفضة (الرابع) الكواغد وقطع الجلود ونحوهما مما يتعامل به في بعض البلدان كالنقد (الخامس) الأوراق المالية المتداولة الآن المسماة بنك نوت وسنيتها على هذا الترتيب في خمسة مطالب

(٧) المطلب الأول

في زكاة النقد الخالص

وهو الأمان المطلقة التي نوه الشرع بها كناية وسنة واجمع الكل على وجوب زكاتها وهي الذهب والفضة الممدان للنماء والتجارة بأصل خلقتهما التي لا تصلح للانتفاع بعينها في دفع الجوائج الأصلية وقد حرم الشارع استعمالها على المذكور في غير ما أعد له دون سائر المعادن الألفي احوال نادرة ايعاء لهذا الأعداد المذكور وهذه لاراع في زكاتها باعتبار الوزن والعدد بدون مراعاة اوصافها الخلقية من جودة اورداء او الطارئة من سكة او صياغة اذ لو اعتبر ذلك لكان رجوعنا الى اعتبار قيمتها والشرع انما ناط الزكاة بعينها كالحرث والنعيم فاذا بلغت الفضة مائتي درهم شرعى وزن الدرهم خمسون وخمسا حبة من الشمير الوسط وبلغ الذهب عشرين دينارا شرعيا وزن الدينار اثنان وسبعون حبة من وسط الشعير وجبت الزكاة فيهما باخراج خمسة دراهم من الفضة ونصف دينار من الذهب كما في حديث ابي سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة والواقية اربعون درهما بالاجماع وروى الحسن بن عمار

عن علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال هاتوا زكاة الذهب من كل عشرين ديناراً نصف دينار وروى عن علي رضي الله عنه أنه عليه السلام قال ليس عليك في الذهب زكاة لم يبلغ عشرين مثقالاً فإذا بلغ عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال والمثقال هو الدينار وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار رواه أبو داود والأصل إخراج الزكاة من محل الوجوب وهو النصاب كما يؤخذ من هذه الآثار وكما يدل عليه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فإن كلمة من تبعيض فيقتضي أن يكون الواجب به من النصاب وقوله صلى الله عليه وسلم خذ من الذهب الذهب ومن الفضة الفضة ومن الإبل الإبل الحديث فلا يخرج جزء المتغير من غيره ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل مخصص أو ناسخ كما ذهب إليه الشافعية حيث قالوا إن الواجب أداء الزكاة من عين النصاب للدليل المار فلا يجوز غيره ولا يصح التمايل لأنه مبطل لحكم النص وجوز المالكية إخراج البدل مما أوقية في بعض الجيوب والتماثل قول الأخصر والزيتون على تفصيل في ذلك وإخراج صنف عن آخر فيما يضم بعضها لبعض لا اعتباره جنساً واحداً كإخراج الذهب عن الورق وعكسه باعتبار صرف الوقت بل جوزوا مع الكراهة إخراج الفلوس الدخاس عن الذهب والفضة على المشهور بناء على أنها نقد كما في منح الجليل وغيره وذلك استثناء من الأصل المذكور لدليل صح عندهم ذهب أبو حنيفة إلى أن الواجب في الدراهم والدنانير وكذا في أموال التجارة الجزء من حيث المعنى وهو المالية دون الصورة أي من حيث أنه جزء من النصاب بدليل أنه يجوز أداء الشاة عن خمس من الإبل وإن لم تكن جزءاً منها وتعليق

الحكم بكونه جزءا كما تشير اليه الآية والاحاديث المارة انما هو للتيسير لا للتخصيص لان الاداء من الجزء أيسر غالبا حتى ان الاداء من غير الجزء لو كان ايسر مال اليه والمنصوص عليه معلول بنطاق المائة ولذلك صار اداء القيمة مثل اداء الجزء من النصاب من حيث انه مال وقال صاحباه ان الواجب هو الجزء من النصاب معنى وصورة لكن يجوز اقامة غيره مقامه من حيث المعنى ويبطل اعتبار الصورة باذن صاحب الحق وهو الله سبحانه وتعالى فان الشارع اثبت للعبد ولاية اداء القيمة اما تيسيرا واما تقبلا للحق والتيسير له في الاداء دون الواجب وكذا الحاجة الى نقل الحق الى مطلق المال انما هي وقت الاداء الى الفقير وينبنى على الخلاف المذكور جواز دفع القيم والابدال عند الحنفية وعدم جوازه عند الشافعية راجع بدائع الصنائع

(٨) هل زكاة النقادين معاملة بالتمنية

وهل الزكاة المتعلنة بالنقادين معلولة بالمالية والتمنية أى ان وجوب الزكاة فيها انما هو لكونهما مائلا أو ليست معلولة بذلك بل هي متعلقة بعينهما أى كونهما ذهبا أو فضة أو نمنا باصل خلقتهما لم نر من صرح بهذا الخلاف ولكن فى كلام بعضهم ما يشير اليه ويؤيده وجود خلاف فى الفلوس الجدد هل تجب فيها الزكاة أولا وان كان الراجح من مذهب مالك عدم وجوب الزكاة فيها فان هذا الخلاف مع عدم ورود النص فيها يدل على وجود خلاف فى تعليل زكاة النقادين فان كانت معاملة دخولها القياس والا فلا وسيا فى الخلاف فى تعليل زكاة الحبوب والنمار وانفقوا فى زكاة الماشية على أنها غير معلولة ولله لا اختلاف بجزء الزكاة المخرج فيها مع النص على عدم وجوب الزكاة فى غيرها من أنواع الحيوان فلا يتأتى فيه القياس

(٩) ﴿ تقدير النصاب بالريال والجائز ﴾

قدر بعضهم نصاب الذهب بمئلاتة عشر جنيها من الجنيه الجيدى وبائنى عشر جنيها ومن من الجنيه الافرنكي وبائنى عشر جنيها الا ثمانا من الجنيه المصرى وبخمسة عشر جنيها من الجنيه المسمى بالمتو ونصاب الفضة الخالصة من الريال المصرى باثنين وعشرين ريالا وربع ويتجرى الضبط من موضعه فيجب فى كل منهما بكال الحول ربع عشر النصاب وما زاد عنه فيحسابه

﴿ المطلب الثانى ﴾

فى زكاة النقد المنشوش والناقص

وهى الايمان المقيدة أى الدراهم والدنانير الخلوطة بنحو نحاس أو رصاص أو الناقصة الوزن مذهب مالك فيها انها ان راجت رواج الايمان الكاملة بحيث لا يحطها النش أو النقص عن قيمه الكاملة ولا عن اطلاق اسم الدراهم والدنانير عليها فانها تركى زكاة الخالصة الكاملة وان لم ترج رواج الكاملة حسب فى المنشوش خالصه على تقدير النصفية واعتبر فى الناقص التكميل بزيادة درهم أو دينار أو أكثر فتى كالت زكيت والا فلا فاذا كان المشرون بنقصها انما تروج رواج تسعة عشر لم تجب الزكاة فيها الا اذا زيد عليها ما يكملها وذكر ابن عبد البر كما فى نيل الاوطار اخلافا فى الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرها من دراهم البلدان وحكى فى البحر عن مالك أنه يغتفر نقص الحبة والحبتين وقيل المؤبدان والامام يحجى انه يغتفر اليسير وقدره الثانى بالعشر فما دونه وفى البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف اه ومذهب الحنفية كما فى بدائع الصنائع أنه اذا كانت الدراهم

مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فكذلك أى تركى زكاة الخالص لان
الغش فيها مغمور مستهلك كذا روى الحسن عن أبي حنيفة قال لان
الغالب فيها كلها الفضة وما تغلب فضته على غشه يتناول اسم الدرهم مطلقا
والشرع أوجب الزكاة باسم الدرهم وان كان الغالب الغش فان كانت أثمانا
رائجة او كان يسكها للتجارة تعتبر قيمتها فان بلغت قيمتها مائتى درهم من
أدنى الدراهم التى تجب فيها الزكاة وهى التى الغالب عليها الفضة تجب فيها
الزكاة والا فلا وان لم تكن أثمانا رائجة ولا معدة للتجارة فلا زكاة فيها
الا أن يكون ما فيها من الفضة يباع مائتى درهم بان كانت كثيرة لان الصفر
النجاس لا تجب فيه الزكاة الا بنية التجارة والفضة لا يشترط فيها نية
التجارة فاذا اعددها للتجارة اعتبرنا القيمة كمروض التجارة واذا لم تكن
للتجارة ولا أثمانا رائجا اعتبرنا ما فيها من الفضة اه وهذا ظاهر في أن
كون المغشوش أثمانا رائجا بمثابة اعداده للتجارة ولو غلب غشه وفي الهداية
اذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب عليه
الغش فهو في حكم العروض يعتبر ان تباع قيمته نصابا لان الدرهم لا تخلو
من قليل غش لانها لا تنطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة
وهو أن يزيد على النصف اعتبارا للحقيقة الا أن في غالب الغش لا بد من
نية التجارة كما في سائر العروض الا اذا كانت تخلص منها فضة تباع نصابا
لانه لا يمتري عين الفضة القيمة ولا نية التجارة وفي حاشية شلى مانصه
قوله كما في سائر العروض الخ يعنى انها اذا لم تكن للتجارة ينظر الى ما
يخلص منها من الفضة فاذا بلغ مائتى درهم تجب الزكاة لانه لا يعتبر في
عين الفضة القيمة ولا نية التجارة وان كان لا يخلص ذلك فهي كالمنزوعة
من الصفر كالنعمتم لا شيء فيها الا اذا كانت للتجارة وقد بلغت قيمتها
مائتى درهم فتجب فيها خمسة دراهم اه واذا كانت للتجارة وبلغ ما يخلص

منها مائتي درهم أو لم يبلغ فانه يضم الى قيمة ما فيها من النحاس أو الرصاص
ويزكى الجميع متى بلغ نصابا لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة والماء
ولذا قيل يضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وان افرقت جهة الاعداد
للتجارة ففي العروض من جهة العباد وفي النعدين من جهة الله تعالى بخلافه
الذهب والفضة للتجارة والافتراق في الجهة لا يكون مانعا من الضم بعد
حصول ما هو الاصل وهو الماء وفي غاية البيان الظاهر أن خلوص الفضة
في الدراهم ليس بشرط بل المعتبر أن يكون في الدراهم فضة بقدر النصاب
اه وقد علمت أن كونها رائجة بمثابة اعدادها للتجارة فإذا لم تكن
اثمانا رائجة ولا معدة للتجارة فحكمها حكم العروض لا زكاة فيها لا باعتبار
القيمة ولا باعتبار العدد

(١١) ﴿المطالب الثمانية﴾

في زكاة الفلوس الجدد

وهي المتخذة من غير الذهب والفضة كالنحاس والرصاص والحديد ونحو
ذلك فهذا وان لم يرد نص بوجوب زكاتها بل الظواهر الواردة في زكاة
الاثمان المطلقة دالة على عدم وجوب الزكاة فيها ولكن وقع للامراء في
زكاتها خلاف بعد ضربها واتخاذها للتعامل مبادكا هو ظاهر على الخلاف
في تعاقب الوجوب بالنعدين هل هو معاول فيدخله القياس أو ليس بمعاول
فلا يدخله وتقدمت الإشارة اليه في المطلب الاول وفي الفواكه الدواني
على رسالة ابن أبي زيد القيرواني مانصبه افهم اقتصراره أي المصنف كغيره
من المصنفين على الذهب والفضة ان الفلوس الجدد لا زكاة فيها وهو
كذلك قال في الطراز المذهب لا زكاة في أعيانها وظاهره ولو تعومل بها
عددا خلافا لبعض الشيوخ اه وفي حواشي ابن ترمكي على العشماوية

ما نصه لا زكاة في الفلوس النحاس الممماة بالجدد على المعتمد اه
ونقل خامسة المحققين أبي عبد الله سيدي محمد عايش في فتاويه عن
صاحب الطراز ان المذهب عدم وجوب الزكاة في عينها اذ لا خلاف
انه لا يعتبر وزنها ولا عددها وانما المعتبر قيمتها فلو وجبت في عينها لا اعتبر
النصاب من عينها ومبلغها لا ، من قيمتها كما اعتبر في الورق والذهب
والحبوب والثمار فتمت انقطاع تعلقها بعينها جرت على حكم جنسها من
النحاس والحديد وشبهه اه فقوله جرت على حكم جنسها أى فنزكي زكاة
العروض باعتبار قيمتها من الدنانير والدراهم كما يزكي النحاس والحديد
وفي حواشي ابن عابدين من كتب الحنفية ما نصه «فرع في الشربلية»
الفلوس ان كانت انما رائجة أو سلمة للتجارة نجب الزكاة في قيمتها والا
فلا اه وفي فتاوى قارى الهداية الفتوى على وجوب الزكاة في الفلوس
اذا تعامل بها وبلغت مايساوى مائتى درهم أو عشرين مثقالا من الذهب
اه فافاد ان كونها انما رائجة بمنزلة كونها سلمة للتجارة فتجب فيها الزكاة
وبالضرورة لا تجب في عينها وزنا أو عددا بل في قيمتها كما سيأتى ولا
شك أن خلاف العلماء في زكاتها على هذا الوجه مع عدم وجود نص من
الكتاب أو السنة بزكاتها أو بعدم زكاتها يدل على وجود خلاف في تعليل
زكاة التقدين فان كانت معلولة قيس عليها زكاة الفلوس والا فلا ولكن لا
على اعتبار النصاب من عينها بل على اعتباره من قيمتها ذهبا أو فضة
وذكر صاحب الطراز عن أبي حنيفة والشافعى رضي الله عنهما وجوب
الزكاة في عينها مع تعلقها بقيمتها وهو يؤيد قول بعض المالكية بوجوب زكاتها
وفي حواشى الرهوى على عبد الباقي قال عياض في تنبيهاته اختلف لفظه
أى الامام في الفلوس بحسب اختلاف رأيه في أصابها أهى كالعرض أو
كالعين فله هنا أى في باب الصرف التشديد وانه لا يصلح فيها النظرة

أى التأخير ولا تجوز فشيئها بالعين وظاهره المنع جملة كالفضة والذهب ثم قال وليست كالدنانير والدرهم في جميع الاشياء وقال ابن عرفة وفي كون الفلوس ربوية كالعين ثالث الروايات يكره فيها وفي السلم الاول والصنفر التحاس عرض ما لم تضرب فلوسا فاذا ضربت فلوسا جرت مجرى الذهب والورق فيما يحل ويحرم وفي الارشاد ما نصه والمنصوص كراهة التفاضل والنساء في الفلوس وقال في باب الزكاة لا تزكى الا في الادارة كالمريض اه فالخلاف فيها قوى جدا اه وبالجملة فنصوص المالكية ظاهرة في أن النائل بوجوب الزكاة في الفلوس انما يقول به تشبيها لها بالعين وأن التعامل بها ناقل لها عن أصلها ويرى أن تشبيها بالعين في باب الزكاة التي هي من قبيل الموساة والبر بالفقراء بل هي أدخل منها في باب المعروف أولى من تشبيها بها في باب آخر ومالك رضى الله عنه شبيها فيما يشدد فيه كالصرف والبيع بالعين وفيما يحل كالزكاة بالمريض فلا تزكى لأنها ليست من أحد التقدين ولا من أحد الاصناف الداخلة في عموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ونحو أدوا زكاة أموالكم فإنه خصص في الايمان عنده بالذهب والفضة كما يؤخذ من الاحاديث الواردة في ذلك واسم المال قد يختلف معناه باختلاف موارده قال ابن الاثير المال في الاصل ما يملك من الذهب والفضة ثم اطلق على كل ما يقتنى ويملك من الاعيان واكثر ما يطلق المال عند العرب على الابل لأنها كانت اكثر أموالهم اه فاسم المال ليس نصا في الشمول والسنة مبينة للتبديل وقد بين صلى الله عليه وسلم مجمل القرآن في الزكاة وغيرها وحصر عمومها المراد به الخصوص كما امر الله تعالى به قولاً وعملاً فبين مم يؤخذ الزكاة من الاموال ومن تؤخذ من الناس ولم يؤخذ منها ومتى تؤخذ كما ذكره ابن رشد في مقدماته و بعد أن ساق احاديث البيان في ذلك قال فلزكاة لا تجب الا في ثلاثة

أشياء في الحرث والعين والمماشية والعين هي الذهب والفضة والمماشية الابل والبقر والغنم والحرث ما يخرج من الارض من الحبوب والنار والكروم لان السنة قد خصصت ما عدا هذه الثلاثة أشياء من عموم قول الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وخصص من هذه الثلاثة الاشياء بعضها على ما تقدم اه والمراد بعدم زكاة الفلوس على مشهور مذهب مالكا انها لا تزكي زكاة النقود أى لا يزكيها المالك لا باعتبار ذاتها ولا باعتبار قيمتها وهذا لا ينافي انها اذا اتخذت للتجارة والتماء فانما تزكى زكاة العروض كما تقدم لانها عروض تجارة مسكوكة وسيأتى أن عرض التجارة عند المالكية اذا كان فلوسا يزكى مطلقا سك أو لم يسك متى توفرت شروطه وليس ضربها والتعامل بها واتخاذها ائمانا رائجة بمنزلة نية التجارة في السماع لانها لما لم تكن عندهم للتجارة والماء خلقه فلا تصير بها الا بقصد التجارة فعلا لحاقا لها باصلها وهو العروض التي ليست ائمانا وظاهر فروع الشريعة لانية وغيرها من كتب الحنفية حيث سوا في الحكم بين كونها ائمانا رائجة وبين كونها سلعا للتجارة ان ضربها والتعامل بها بمنزلة نية التجارة وقد نص الحنفية على وجوب ضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب ووجهه بان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد ففي العروض من جهة العباد بالصنع الذي هو بمنزلة الخلقة لها وفي التقدين من جهة الله تعالى بخاق الذهب والفضة للتجارة والادتراق في الجهة لا يكون مانعا من الضم بعد حصول ما هو الاصل وهو الماء وقد علمت مشهور مذهب مالكا وانها لا تصير للتجارة بحيث تزكى زكاة عروضها الا بنية التجارة وقصدها فعلا والاعداد بغير نية التجارة لا يعتبر في وجوب الزكاة الا اذا كان خلقيا باعداد الله تعالى كما في الذهب والفضة قال في المدونة ومن حال الحول على فلوس عنده قيمتها مائتا درهم فلا زكاة

عليه الا أن يكون مديرا فيقومها كالعروض اه وظاهر ان ذلك فيما يكون منها للتجارة واما ما لم يكن منها للتجارة فلا يقوم ولا يزكى وهذا هو مشهور المذهب ومقابل به يرى انها تقوم مطلقا لانها معدة للتجارة بالصنع والتعامل بخلاف العروض الاخرى فانها لا تقوم الا اذا كانت من سلع تجارتها ومشمول ادارته وفي شرح اقرب المسالك لابي البركات تقر يعا على قوله وفي مائتي درهم أو عشرين دينارا الخ ما نصه فلا زكاة في الفلوس والرصاص وغيرها من المعادن ولو سكت كالفلوس النحاسية وكتب بحشية على قوله فلا زكاة في الفلوس الخ أى ما لم تكن معدة للتجارة والا فتركي زكاة العروض كما يأتي اه وظاهره أن مجرد ضربها والتعامل بها انما لا يكون اعدادا للتجارة ولا ينزل منزلة نيتها في العروض بل لا بد في زكاتها (زكاة العرض) من نية التجارة فعلا كما تقدم

(١٢) * (شروط زكاة العرض) *

وشروط الزكاة في عرض التجارة عندهم كما في اقرب المسالك وغيره خمسة اولها أن يكون العرض مما لا زكاة في عينه كالأقمشة والاشخاب ونحوها وثانيها ان يكون قد ملكه بشراءه لأن ورثه او وهب له أو اخذه في خلع أو اخذته المرأة في صداق ونحو ذلك من القوائد وثالثها أن يقصد به التجارة أو مع نية الاستغلال أو القنية بمعنى أنه وقت شرائه نوى استغلاله أو قنيته واذا وجد فيه ربحا باعه واستبدل به غيره ورابعها أن يكون ثمنه الذى اشتراه به عينا أو عرضا ملكه بشراء وخامسها أن يبيع منه بعين نصا با فاكثرا اذا كان تاجرا محتكرا أو أقل ولو درهما اذا كان مديرا فان توفرت هذه الشروط في العرض زكاه المحتكر الذى شأنه أن يرصد الاسواق أى ارتفاع الأثمان زكاة الدين اى لسنة من اصله

ان قبض ثمنه عينا نقدا فأكثر كل بنفسه ولو قبضه في مرات أو كل
بغائدة تم حولها وان كان مديرا وهو الذي يبيع بالسمعر الحاضر قومه
وزكاه مع عيته ودينه النقد الحال المرجو فاذا كان العرض انما يزكي بهذه
الشروط عند المالكية فالفلوس اذا كان التعامل جاريا بها في بلد مع النقود
وقلنا بزكائها كالعروض فلا يزكيها الا التاجر على هذا الوجه دون المقتني
لها أو القاضى بها حوائج المعاشية أو المشتري بها عقارا أو منقولاً للقيمة
أما اذا كان التعامل بها فقط وليس في البلد معها نقود يتعامل بها ذهباً أو
فضة فلا زكاة فيها على هذا مطامناً لا على تاجر ولا على غيره لأن قيمة
العرض انما تزكي تبعا لما انض من سلع التجارة ذهباً أو فضة والفرض ان
ذلك ليس بموجود ولا يخفى ان ذلك مضيع لحكمة مشروعية الزكاة ولا يبعد
ان يقال ان الامام رضي الله عنه لم يباحقها بالعين في باب الزكاة نظرا لكون
التعامل بالنقدين اذ ذلك يسد عوز الفقير بزكائهما وانه عند قلة التعامل
بهما او فقهه اصالة حفاة الفقير تقضى بالحاقها بالعين في باب الزكاة
أيضا ومذهب الحنفية أنه لا يشترط النضوض في أموال التجارة
بل المدار على أن تكون معدة للتجارة بنية مقارنة لعملها وقد علمت
ان اتخاذ الفلوس ائمانا رائجة بمنزلة التجارة عندهم وعليه فتجب
فيها الزكاة مطلقا كما تقدم في الشرع لائس في بدائع الصنائع وروى
الحسن عن أبي حنيفة فيمن كانت عنده فلوس أو دراهم رصاص أو نحاس
أو مرمهة بحيث لا تخلص فيها الفضة انها ان كانت للتجارة تعتبر قيمتها فان
بلغت مائتي درهم من الدراهم التي تغلب فيها الفضة ففيها الزكاة وان لم تكن
للتجارة فلا زكاة فيها لما ذكرنا أن الصفر ونحوه لا تجب فيه الزكاة ما لم
يكن للتجارة وعلى هذا كان جواب المتقدمين من مشايخنا في الدراهم
المسماة بالقطارفة التي كانت في الزمن المتقدم في ديارنا انها ان كانت ائمانا

رائجة تعتبر قيمتها بإدني ما ينطلق عليه اسم الدراهم وهي التي تغلب عليها
 الفضة وإن لم تكن أثمانا رائجة فإن كانت سلعا للتجارة تعتبر قيمتها أيضا
 وإن لم تكن للتجارة ففيها الزكاة بقدر ما فيها من الفضة إن بلغت نصايا
 أو بالضم إلى ما عنده من مال التجارة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل البخاري يفتي بوجوب الزكاة في كل مائتين فيها ربع عشرها وهو
 خمسة منها عددا وكان يقول هي من اعز النقود فينا بمنزلة الفضة فيهم ونحن
 أعرف بنقودنا وهو اختيار الامام الحلواني والسرخسي وقول السلف
 حجة لما ذكرنا اه وهذا يدل على أن هذا الباب موضع اجتهد وقياس
 والظاهر فيما رواه الحسن عن أبي حنيفة أن المراد بالتجارة ما يشمل كونها
 أثمانا رائجة كما تقدم أو هو من باب الاكتفاء كما يدل عليه ما بعده وقد
 علمت أن زكاة العروض ليست مشروطة عندهم بالنصوص كما هو عند
 المالكية وحينئذ تجب الزكاة في القلوس باعتبار قيمتها تعومل بها منفردة
 أو مع غيرها وجد هناك ذهب أو فضة أو لم يوجد وتقدم
 القول بزكاتها زكاة النقدين على خلاف المشهور عند المالكية
 والظاهر من كلام الحنفية أن وجوب الزكاة فيها إذا كانت أثمانا رائجة
 أثمانا ولا حاقها بالعروض المدة للتجارة لا بالنقدين ويمكن تخرج قول بعض
 المالكية بالزكاة فيها على هذا الوجه أيضا فيكون وجوب الزكاة فيها
 إما لحاقها بالنقدين وهو الظاهر من كلامهم أو بعروض التجارة وإن
 كانت تركي زكاة النقدين باعتبار قيمتها فلا يشترط فيها ما يشترط في زكاة
 العروض عندهم وعلى القول بزكاتها الحاقها بعروض التجارة فلا بد من
 مرور الحول فيها بخلاف عرض التجارة فإن المدة فيه على وجود النصاب
 عند تمام الحول وإن لم يبلغه اثناؤه

(١٣) افتراق حكم الاموال في الزكاة

وفي مقدمات ابن رشد في بيان افتراق حكم الاموال في الزكاة ما نصه
والاموال في الزكاة تنقسم الى ثلاثة اقسام قسم الاغلب فيه انما يراد
لطلب الفضل والنماء لا للاقتناء وهو العين من الذهب والورق واثباتها
والمواشي وآنية الذهب والفضة وكل ما لا يجوز اخاذه منهما فهذا يجب فيه
الزكاة اشتراء او ورثه او تصدق به عليه نوى به التجارة أو القنية او لم ينو
به وقسم الاغلب فيه انما يراد للاقتناء لا لطلب الفضل والنماء وهي
العروض كلها الدور والارضون والثياب والطعام والحيوان الذي لا يجب
في رقبته الزكاة فهذا يفرق فيه بين الشراء والفائدة فاستزاده من ذلك بهبة أو
ميراث أو بما اشبه ذلك من وجوه العوائد فلا زكاة عليه فيه نوى به
التجارة أو القنية حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حولا من يوم باعه وما اشترى
من ذلك فهو على ما نوى فيه ان اراد به القنية فلا زكاة عليه فيه حتى
يبيعه ويستقبل بثمنه حولا من يوم باعه وان اراد به التجارة زكاة ثم ذكر
خلاف بين ابن القاسم واشهب فيما اذا اشتراه للتجارة ثم نوى به القنية هل
يرجع الى حكمها بالنية أم لا واختلفا ايضا فيما اذا اشتراه للوجهين جميعا
فقلب ابن القاسم القنية على اصله فيما اشتراه للتجارة انه يرجع الى القنية
بالنية لانها الاصل واشهب التجارة على اصله اذ القنية والتجارة
اصلان لا يرجع أحدهما الى صاحبه بالنية فلما اجتمعا كان الحكم للذي
أوجب الزكاة احتياطا كالبينين اذا اثبتت احدهما الحكم دفعته الاخرى
ولم يختلفا فيما اذا اشتراه للقنية أو استفاده بميراث أو غيره ثم نوى به
التجارة انه لا ينتقل اليها بالنية وقسم يراد للوجهين جميعا للاقتناء وطلب
النماء وهو حلي الذهب والفضة فهذا لا يفرق فيه بين الفائدة والشراء وهو

في الوجهين معا على ما نوى ان اراد به التجارة زكاه وان اراد به الاقتناء
ليلبسه أهله وجواريه أرى ان كانت امرأة فلا زكاة عليها فيه واختلف
فيما يتخذ منه للذكراء هل يخرج بذلك عن حكم الاقتناء وتجب فيه الزكاة
أم لا على قولين اهـ

(١٤) * (زكاة الحلى) *

وفي شرح أقرب المسالك لأبي البركات ولا زكاة في حلى جائز وان
لرجل كفبضة سيف للجهاد وسن وانف وخاتم فضة بشرطه الا اذا تمشم
بحيث لا يمكن اصلاحه الا بسبكك ثانيا او انكسر ولم ينو اصلاحه
او اعد للعاقبة أو لمن سيوجد من زوجة او سرية او بذت صغيرة او اعد
اصداق او شراء جارية او نوى به التجارة بالبيع والشراء فتجب الزكاة في
كل هذا كما تجب في الحلى المحرم كالالوانى والمردود والمكحلة وان لامرأة
اهـ ولا شك ان الفلوس المتخذة من النحاس وغيره من انواع القسم الثاني
الذى الاغلب فيه انه يراد للاقتناء لا لطالب الفضل والجماء لانها من الروض
اصالة وحيث لا تجب فيها الزكاة الا اذا خرجت عن اصلها واعدت
للإماء بالضرب والتمامل فتتأق بالقسم الاول وهل خروجها بذية التجارة
فقط أو ولو بجعلها اثماا يتعامل بها قد علمت ما فيه والحاصل أن
التعامل بالفلوس النحاسية الآن اثما هو بجعلها اثماا للمقومات لا بجعلها
ساع تجارة وتقدم عن الحنفية أن كونها اثماا رائجة مما يوجب زكاتها كساع
التجارة سواء ومشهور مذهب مالك انه لا تجب فيها الزكاة الا اذا نوى
بها التجارة وقيل تجب الزكاة فيها الخاقا لها بالمقدين والله اعلم

(١٥) هـ (اصنف ما تجب فيه الزكاة اتفاقا وخلافا) هـ

وفي بداية المجتهد لابن رشد بعد حكاية الاتفاق على وجوب الزكاة في أشياء واختلافهم في أشياء وإن ما اتفقوا عليه صنفان من المعدن الذهب والفضة اللتين ليستا بحلى وثلاثة اصناف من الحيوان الابل والبقر والغنم وصنفان من الحبوب الخنطة والشعير وصنفان من الثمر التمر والزبيب قالوا واختلفوا في الحلى قيل لازكاة فيه اذا ريد للزينة واللباس وقيل فيه الزكاة والسبب في اختلافهم تردد شبهه بين العروض التي المقصود منها المنافع أولا وبين الثمر والفضة اللتين المقصود منهما المعاملة اعنى التنمية فعلى الاول لازكاة فيه وعلى الثانى تجب فيه الزكاة * ثم قال واختلفوا هل تضم الدراهم الى الدنانير فاذا كل من مجموعهما نصاب وجبت فيه الزكاة أولا يضم ذهب الى فضة ولا فضة الى ذهب وسبب اختلافهم هل كل واحد منهما تجب فيه الزكاة لعينه أم لسبب يعمهما وهو كونهما كما يقول الفقهاء رؤس الاموال وقيمة المتلفات فمن رأى ان المتبر فى كل واحد منهما هو عينه ولذلك اختلف النصاب فيهما قال هما جنسان لا يضم احدهما الى الثانى كالحال فى البقر والغنم ومن رأى أن المتبر فيهما هو ذلك الامر الجامع الذى قلناه أوجب ضم بعضهما الى بعض * ثم قال واختلفوا في تعلق الزكاة بالاصناف الاربعة وهي الخنطة والشعير والتمر والزبيب هل هو لعينها أو لعلتها فيها وهي الاقنيات فمن قال لعينها قصر الوجوب عليها ومن قال لعلتها الاقنيات عدى الوجوب لجميع المقنات اه فانت تراه جعل صياغة الحلى واتخاذ الزينة واللباس موجبا لخروجه عن اصله والحاقه على قول بالعروض التي المقصود منها المنافع وعليه في زكاة العرض مع ان أصله من النقد وجعل تعلق الزكاة بأحد النقيدين لسكونه رأس المال وقيمة المتلفات موجبا لاجراجه عن أصله وضمه الى غيره وتعلق الزكاة بالاصناف الاربعة لما فيها من الاقنيات موجبا لتعدى الوجوب

الى غيرهما فعلى قياسه يقال فى الفلوس بل وفى غيرهما انها بالصنعة
والتعامل تخرج عن أصلها وهي العروض وتلحق بالنقود التي المقصود منها
المعاملة اعنى الثمنية فنزكى زكاة العيين فانه اذا كان السبب عاما وقلنا انه
اوجب تعدى الحكم عن النصوص الى غيره فى هذه الاشياء فكذلك يقال
فى علة النقدين بتعدى الحكم المنصوص الى غيره كالفلوس ونحوها وهذا
يؤيد ما ذكرناه من وجود الخلاف فى تعلق وجوب الزكاة بالنقدين هل هو
معلول او غير معلول وان العلة هي التعامل بهما اى كونهما ثمنا او كما يقول الفقهاء
رءوس الاموال وقيم المتلفات ولا شك ان ذلك يعم ما كان باعداد الله كالذهب
والفضة وما كان باعداد العباد كالفلوس النحاس وعلمه فالقول بزكاتها قوى
والعمل به اوفق وأرفق بحال الفقير خصوصا ان المذاهب الاخرى تعضده

(١٦) ﴿ المطالب الرابع ﴾

فى زكاة الكواغد وقطع الخلود ونحوها

هذه الاشياء قد جرى التعامل بها فى بعض الجهات ثمنا للمقومات كما يتعامل
بالدينار والدرهم بدون ان يكون لها من النقود ما يبادلها فى المصارف الرسمية
فهل حكمها حكم الفلوس النحاس ينزىل قيمتها الوضعية منزلة القيمة الخلقية
فيجرى فيها ما جرى فى زكاة الفلوس الجدد من الخلاف بناء على ان زكاة
النقدين معلولة او غير معلولة أو بناء على إلحاقها بإساع التجارة نظرا الى انها
اثمان رائجة او عدم إلحاقها بها او ليس حكمها حكم الفلوس فلا زكاة
فيها اتفاقا ويفرق بينهما وبين الفلوس بأن الفلوس لم تلحق بالنقدين على
القول بزكاتها الا باعتبار كونها من معادن ذات قيمة أصليه لان
الوجوب فى زكاة العيين على القول بتعليله منوط بالثمنية المالية أى القيمة
الذاتية الخلقية فانها من أجود المعادن ذات القيم المعتمد بها ولذا جمعت

انما ناه مطلقة للحاجيات المعاشية بجميع انواعها فاعلمة في الحقيقة لزيكاتها ليست مجرد التمنية الوضعية بل التمنية مع المالية الذاتية وحينئذ فلا يلحق بها في وجوب الزكاة الا ما له شبه بها من هذه الجهة والكواغد وقطع الجلود ونحوهما ليست كذلك بخلاف الفلوس فانها وان كانت من معادن اقل من معدن الذهب والفضة الا انها ذات قيمة اصلية يعتمد بها ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر في كواغد وقطع جلود قيمتها تافهة اقل من قيمة قطع النحاس والرصاص اما اذا كانت مصنوعة من كغود وجلود جيدة بصفة تجعلها في درجة الفلوس وترفعها الى قيمتها أو أعلى فلا يظهر الفرق المذكور اذ أصل كل منهما عروض جملة انما ورؤوس أموال كغيرها من المقومات وحيث تكون الكواغد وقطع الجلود كالفلوس يجري فيها الخلاف المذكور ويشمل ذلك ما اذا اتخذت نفود من جواهر نفيسة غير الذهب والفضة وتعمل بها بين الناس فحسبها كالفلوس مع انها ذات قيمة عالية فيجري فيها الخلاف المذكور وان كان المعتمد عند المالكية تخصيص الزكاة في الاثمان بالنقدين وانما للتسمية الخلقية التي لا يشترك فيها مع النقدين غيرهما من الممدن والنبات سواء كانت جواهر او دلو سا او كواغد او قطع جلود او غيرها والكلام في زكاتها زكاة النقدين الواجبة على المالك مطلقا تاجرا او غيره واما اذا اتخذت للتجارة فلا نزاع في زكاتها زكاة العروض باعتبار قيمتها كما تقدم في زكاة الفلوس النحاس سواء والظاهر ان القيمة تعتبر حسب التعامل بها لان الانتفاع منوط بها دون قيمتها الذاتية قلت او كثرت ولان الوجوب في اموال التجارة معاق بالمعنى وهو المالية والقيمة والاموال كلها في هذا المعنى جنس واحد ولذا لا تختلف اصنافها فيما يزكى ولا فما يخرج من قيمتها حوبا وحيوانا ومعدنا ونباتا وعلى ذلك فجرد اتخاذ الكواغد وقطع الجلود انما

رائجة يصيرها كالنقود أو كساع التجارة كما تقدم في التماس عند الخفية
وفي حواشي الرهوني قال مالك في الفلوس لاخير فيها نظرة بالذهب ولا
بالورق ولو ان الناس اجازوا بينهم الخلود حتى تكون لها سكة وعين
لكرهمها ان تباع بالذهب والورق نظرة ولا يجوز فلس بفلسين وفي
موضع آخر ولو جرت الخلود بين الناس مجرى الدين المسكوك لكرهمها
ببعضها بذهب وورق نظرة اهـ وجرت عادة الامام رضى الله عنه ان يعبر
بالكرهه عما يشمل الحرمة وهو ظاهر في ان الكواغد وقطع الخلود
ونحوها حتى جرى التعامل بها كانت كالفلوس سواء

(١٢) (فتوى مفتى السادة المالكية في زكاة الكاغد)

وفي فتاوى ابى عبد الله سيدى محمد عايش مفتى السادة المالكية مانصه
ماقواكم في الكاغد الذى فيه ختم السلطان ويتعامل به كالدراهم والدنانير
هل يزكى زكاة الدين او العرض اولا زكاة فيه فأجبت بما نصه الحمد لله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لازكاة فيه لانحصارها في
النعم واصناف مخصوصة من الحبوب والتار والذهب والفضة ومنها قيمة
عرض المدير ومن عرض المحتكر والمذكور ليس داخل في شيء منها ويقوى
ذلك ان الفلوس النحاس المحتوم يختم السلطان يتعامل بها لازكاة في عينها
لحزوبها عن ذلك قال في المدونة ومن حال الخول على فلوس عنده قيمتها
مائتا درهم فلا زكاة عليه الا ان يكون مديرا فيقومها كالعروض انتهى
وظاهر قوله في المدونة الا ان يكون مديرا فيقومها كالعروض اى كعروض
التجارة انها تقوم مطلقا سواء كانت ساع تجارة او اثمانا فيها وحينئذ
فيقومها كالعروض وتزكى زكاتها اى باعتبار قيمتها لا باعتبار عينها
واما اذا كانت مدخرة عنده او مستعملة في قضاء حوائجه المستعملة

او المقتناة فلا زكاة فيها لا باعتبار عينها ولا باعتبار قيمتها على المشهور والحاصل ان الكواغد التي يتعامل بها في بعض البلاد كالدرهم والدنانير ان استعملت في التجارة ثمنها او مئتمنا زكاة عروضها بشرط ان يتوفر فيها شروط زكاة العرض وان لم تستعمل كذلك فلا زكاة فيها وذلك ما يقتضيه تسويتها بالفلوس النحاس فان اصلها عروض كالكوغد جرى التعامل بها ائمانا بالاشياء كما يتعامل بالدينار والدرهم وغايته ان الفلوس قد قيل بزكاتها كالنقدين باعتبار قيمتها وقد شملت مبناه وانه الحاقها بالنقدين او عروض التجارة فيجري مثله في الكواغد وقطع الجلود لانها ائمان تعومل بها واصلها من العروض كالنحاس والرصاص سواء وقد شملت قوله الحنفية في ذلك وان جعلها ائمانا راثبة بمنزلة كونها سائما للتجارة وظاهره سواء استعملها المالك في حوائجه أو التاجر في سماعه فنزكى باعتبار قيمتها الوضعية أى ان تحقق النصاب فيها لا يكون الا باعتبار قيمتها ذهباً أو فضة مهما بلغ عددها أو وزنها فهي شبيهة بالعروض والنقدين مما وظاهران السؤال والجواب مفروضان في الكاغد الذي يتعامل به في غير التجارة كالأخر أو المستعمل في حوائج المستهلكة أو المقتناة فإنه لا زكاة فيه على المشهور مطلقاً لأزكاة عين ولا زكاة عرض اما اذا تعومل به في التجارة فيزكى زكاة العرض بشرطه كالفلوس الجدد كما تقدم

(١٨) (فصل)

واعلم ان القيمة فيما أصله العرض ونقل الى التعامل به معادلة النقدين منظور فيها حالته التي هو عليها كقيمة العروض الاصلية من جسود أو رداءة أو سكة أو صياغة أو نحو ذلك فلما أعد لائمه والتجارة أما بجعله ثمنه كالفلوس والكواغد أو مئتمنا كما في غيرها من عروض التجارة تعتبر قيمته

بالحالة التي هو عليها و يلحق بالاثمان المطلقة لما طرأ عليه من الاعداد للنمو ويزكى زكاة العروض أو الاثمان الاصلية باعتبار قيمته لا باعتبار عينه اذ لا يتصور الزكاة فيه باعتبار العين وزنا أو عددا كما في زكاة النقدين اذ العروض الاصلية لا تتعلق الزكاة بها من حيث ذاتها فان الاصل فيها الفنية والانتفاع بعينها كالثياب والرقيق واللات الحثرت والدرس وما وجبت الزكاة فيها الا لما طرأ عليها من الاعداد للنماء والتجارة فالحقت بالاثمان وتعلقت الزكاة بها من هذه الجهة التي يجب مراعاتها في تقدير نصابها والمزكى في الحقيقة عوض قيمتها الذي هو الثمن فلزكاة فيما يتعامل به ثمن أو مثمنان إنما تتعاق بالاثمان المطلقة أو مقيدة ولا فرق في ذلك بين العروض الاصلية وبين ما نقل منها الى التعامل فلو سأ أو غيرها والحاصل ان السكواغند وقطع الجلود ونحوها ان قلنا ان ثمنيتها كثمانية الفلوس المحدد فجرد اخذها اثمانا يلحقها بعروض التجارة فتجب الزكاة فيها عند الحنفية سواء كان التعامل بها في تجارة أو غيرها وعند المالكية لا زكاة فيها الا اذا نوى بها التجارة كالعروض فيزكيها التاجر دون غيره على المشهور وقيل انها زكى كالفلوس النحاس لالحاقها بالنقدين والله أعلم

(١٩) * المطلب الخامس *

(في زكاة الاوراق المالية الجارية بها التعامل الان)

أعلم انه قد وردنا بتاريخ ١١ احدى عشر ربيع الاول سنة ١٣٢٤ الف وثلاثمائة وأربعة وعشرين هجريه خطاب من احداهما في اليوم يتضمن السؤال عن حكم زكاتها شرعا وصورته اذا وجد عند شخص ورقة (بنك نوت) قيمتها مائة جنيه مالا وحال عليها الحول هل تجب فيها الزكاة أولا فاجبنا ان ذلك بوجوب الزكاة فيها تخريجا على زكاة الدين عند السادة الشافعية لان المزكى في الحقيقة هو المال المضمون بها وتفصيل الجواب ان الاوراق

المالية الجارى بها التعامل الان فى القطر المصرى معتبرة كـ مستندات ديون على شخص معنوى كما هو الظاهر من التعمد المرقوم عليها وصورته .
 أتعهد بأن أدفع لدى الطالب مبلغ كذا لحامله . تحرر هذا السند بمقتضى
 الذكر يتو انؤرخ فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٩٨

عن البنك الاهلى المصرى
 الامضاء

ونص المسادة الثانية من الذكر يتو المذكور للبنك الاهلى المصرى الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع قيمتها لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى النظامات المذكورة ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء هذه الشركة . ومما جاء فى النظامات المشار اليها أن من أعمال البنك إنشاء أوراق مالية تدفع قيمتها لحاملها أو الى المحول اليه وانه يجب أن يكون مخزونا فى البنك ذهب يماثل نصف قيمتها والنصف الثانى يكون ملكه من الفراطيس المالية التى تعينها الحكومة بدون أن يكون هذا الحق المحول للحكومة المصرية مترتبا على أقل مسؤولية واذا لم يكن فى البنك من الفراطيس المالية ما يوازى قيمة نصف ثمن أوراقه فيجب أن يخزن البنك ذهبها عينا يوازى كمية الناقص حتى تكون الاوراق التى يضعها هذا البنك وتداول بين الناس مخزونا ما يساوى قيمتها تماما فى البنك أما كمية الاوراق التى توضع للمتداولة والتعامل فالحكومة تتفق مع ادارة البنك على مقدارها والمسال المخزون فى البنك من ذهب وقراطيس يكون ضمانة لاوراق البنك المتداولة وعند التصفية يكون هذا المال مخصصا لدفع قيمة الاوراق واستعادتها اهـ

(٢٠) (تخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين المعروف عند الفقهاء)

اذا علمت هذا فالمنظور اليه في زكاة هذه الاوراق هو قيمة الديون المشغولة بها ذمة البنك المتوثق منها بالمال الخزون الذي به تتحقق ملاءة البنك فاذا اعتبرت قيمة الاموال الواصلة الى البنك والى من عليه ديون من المتعاملين بهذه الاوراق كدين واحد في ذمة شخص معين فتخرج زكاتها على زكاة الدين . وحكم زكاة الدين في مشهور مذهب مالك رضي الله عنه أنه اذا كان لاحد على آخر دين لا يزكيه مادام غائبا عنه تحت يد الغريم وفي ذمته فان قبضه منه زكاه لسنة فقط وان أقام عند المدين أعواما بشرط ثلاثة . الاول أن يكون الدين عينا ذهباً أو فضة من قرض أو من عروض بغير مسدير . الثاني أن يقبضه عينا ذهباً أو فضة فان قبضه عرضاً فلا زكاة عليه حتي يريعه . الثالث أن يقبض نصاباً كاملاً ولو في مرات أو يقبض بعض نصاب وعندهما يكل النصاب . أما التاجر المدير وهو الذي يبيع بالسعر الواقع كيف كان ويخلف ما باعه بغيره فاذا نض له من سلعه ولو درهما واحدا فانه يقوم كل عام سلعه التي للتجارة ويضم لها ما عنده من الدين وماله من عدد الدين المعد لانها اذا كان نقداً حالاً مرجو الخلاص ومنه مبالغ ما عنده من الاوراق المالية ويزكي الجميع دفعة واحدة كل سنة ويعتبر هذا الدين كأنه قد حصل بخزائنه . أما اذا كان الدين الذي له ليس معدلاً لانها كدين القرض فلا يضم في التقويم سلعه بل يزكيه لسنة واحدة بعد قبضه وان كان عرضاً أو مؤجلاً مرجو فيهما فلا يزكي عدده بل يقوم على نفسه قيمة عدل ويزكي القيمة مع ما عنده كل سنة لان المرجو في قوة المقبوض بالنسبة للمدير

أما غير المرجو فلا يقوم به بل يزكيه ان قبضه امام واحد كالدين الضائعة والاصوبة . وفي بداية المجتهد لابن رشد واختلفوا في زكاة الدين هل

يزكيه كل عام أو لمام واحد أو يستقبل به سنة من يوم قبضه فمن قال يستقبل بالدين حولاً لم يوجب فيه الزكاة ومن قال الزكاة بعدد الأحوال شبهه بالمال الحاضر . وأما من قال الزكاة فيه حول واحد وان أقام أحوالاً فلا أعرف له مستنداً في وقته هذا لأنه لا يخلو مادام ديناً أن يقول فيه زكاة أولاً يقول ذلك وإعله يقول فيه الزكاة مع اشتراط الحول إلا أنه يقول كلما انقضى حول فلم يتمكن من أدائه سقط عنه ذلك الحق اللازم في ذلك الحول فإن الزكاة وجبت بشرطين حضور رعين المال وحلول الحول فلم يبق إلا حق المام الأخير وهذا شبهه مالك بالمروض التي للتجارة فإنه لا زكاة فيها إلا إذا باعها وإن أقامت عنده أعواماً اهـ

إذا علمت هذا فحكم الورقة المسئول عنها على مشهور مذهب مالك في زكاة الدين إذا كان صاحبها ليس بتاجر مدير كأن كان غير تاجر أو تاجراً محتكراً أنه لا يزكيها ولو أقامت عنده أعواماً عديدة إلا إذا استبدل بها عينا ذهباً أو فضة وحينئذ يزكي ما قبضه لسنة واحدة كما يزكي الدين لو قبض من الغريم عينا وإن كان مديراً زكى عددها أى قيمتها المضمونة بها متى نض له من ساعه أى باع منها ولو بدرهم واحد ولو لم يستبدل بها نقوداً ذهباً أو فضة هذا ما يقتضيه حكم زكاة الدين عند المالكية وإن كانت حالة الدين المضمون بهذه الأوراق لا تتفق تماماً مع الاعتبارات الفقهية التي تراعى في باب الدين لأن الدين المذكور ليس في ذمة معينة حقيقة ولا روى في تحرير سنده أن يكون لشخص معين ولكن مسألة الزكاة شيء وتحرير سند الدين وتقريره في ذمة معينة شيء آخر إذ لا نزاع في أن صاحب الورقة المذكورة مالك لنصاب حال عليه حول يمكنه أن يقبضه نقداً ذهباً أو فضة في أى وقت شاء ومن أى شخص كان وإن يستبدل به موقوماً أو يهبه أو يتصدق به على شخص آخر بواسطة هذه الورقة التي

يعتبر وصولها الى يد أخرى حواله على المصرف الذي أصدرها اصالة بحيث اذا قدمت اليه أو الى من أنابه عنه لزمه قبولها ودفع قيمتها كبدالة النقدين سواء

وليس مجرد وضع اليد على ورق البنك نوت واستلامه من المدين يعد قبضا للمدين فمن له على آخر عشرة جنيهات من ثمن مبيع مثلا فاعطاه ورقة بهذه القيمة بعد حول أو أكثر لا يعد بذلك قابضا للمدين حتي يجب عليه زكاته الآن بل يعد محالابه على خزانة البنك فلا يزكى هذه الورقة حتى يقبض قيمتها نقدا ولو بقيت عنده أعواما فيزكيها السنة واحدة كما مضى هذا ما يؤخذ من مشهور مذهب مالك في تخريجها على زكاة الدين ولا يخفى أن ذلك التخرج مجحف بالفقراء غير واف بمقصود الشارع من شرع الزكاة وهو سد خلة الفقير ولا سيما في البلاد التي يكون غالب أموالها المازكة من قبيل الاثمان كمصر فان ما يزكى من الماشية والحراث فيها قليل جدا بالنسبة لما يقصد منه ثمنه من المحصولات الاخرى كالفطن ونحوه ومذهب الحنابلة أن من له دين على ملىء باذل من قرض أو دين عروض نجارة أو ثمن مبيع وحال عليه الحول كلها قبض شيأ أخرج زكاته لما مضى وهو قريب من مذهب مالك فتخريجه وتخريجه والمأخوذ من مذهب الحنفية أن هذه الاوراق اذا اعتبرت كمستندات ديون لا تؤدى زكاتها الا بعد القبض أى استبدالها بنقود على تفصيل عندهم في أنواع الدين ومذهب السادة الشافعية أن الدين في بعض أحواله يزكى كل عام حيث قالوا ان من له دين على آخر وكان حالا والمدين دوسرا غير جاحد ولا مماطل فيه فعليه تمجيل زكاته كالودعة قبضه أو لم يقبضه اذا حال عليه الحول وعلى هذا فلزكاة واجبة في هذه الاوراق اذا حال عليها الحول وان لم تستبدل بالنقود بها ولما كانت زكاة الاموال من أفضل أعمال البر بالانسان وقد شرعت

لسدخلة المحتاجين وتفريج كرب البائسين ومنع صولة الفقراء على الاغنياء .
 واتهاب أموالهم ويخشى أن يحتمل أرباب الاموال على اسقاط زكاتها
 باستبقاء هذه الاوراق في أيديهم بدون استبدالها باحد النقادين كان الارفق .
 بالفقراء والاحوط في الدين الاخذ بمذهب السادة الشافعية في زكاة هذه
 الاوراق وافناء العامة به وان كانوا متعبدين على مذهب آخر لان العامى
 مذهبه في النازلة مذهب مفتيه

(٢١) ﴿ نخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين العرفي ﴾

ولا يخفى أن نخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين مع كونه
 بحجفا بحق الفقراء على غير ماذهب اليه الشافعية مبنى على اعتبار القيمة
 المضمونة بهذه الاوراق كدين حقيقي في ذمة شخص مدين وان هذه
 الاوراق كمستندات ديون حقيقية مع أن هناك فرقا بين هذه الاوراق
 وما هو مضمون بها وبين الدين الحقيقي وسنده المعروف عند الفقهاء فان
 الدين مادام في ذمة المدين لا ينمو ولا ينتفع به ربه ولا يجرى التعامل
 بسنده رسما ولذلك قيل بعدم وجوب زكاته لانه ليس مالا حاضرا معدا
 للنماء بحيث ينتفع به ربه بخلاف قيمة هذه الاوراق فانها نامية منتفع
 بها كما ينتفع بالاموال الحاضرة وكيف يقال ان هذه الاوراق من قبيل
 مستندات الديون ومستند الدين ما اخذ على المدين للتوثيق وخشية الضياع
 لالتنمية الدين في ذمة المدين ولا للتعامل به أو يقال لانجب الزكاة فيها
 حتى يقبض بدلها نقدا ذهباً أو فضة مع ان عدم الزكاة في الدين كما
 علمت انما هو لسكونه ليس معدا للنماء ولا محفوظا بعينه في خزانة المدين
 والفقهاء انما حكموا بعدم زكاة الدين مادام في ذمة المدين حتى يقبضه المالك
 نظرا لهذه العلة واستثنى الشافعية دين المؤسر اذا كان حالاً فانه يزكى قبل قبضه

كالودیعة نظرا الى انه في حكم الحاضر المعد للنماء فلو فرض نماؤه كما في بدن الأوراق المالية لما كان هناك وجه لتوقف الزكاة على القبض ولما خالف في ذلك احد من العلماء فالحق أن هذا النوع من الدين نوع آخر مستحدث لا ينطبق عليه حقيقة الدين وشروطه المعروفة عند الفقهاء ولا يجري فيه الخلاف الذي جرى في زكاة الدين بل ينبغي أن يتفق على وجوب الزكاة فيه لما علمت انه كالمال الحاضر وغايته أن نموه والانتفاع به بواسطة هذه الأوراق المعتمد في اصدارها والتعامل بها على وجود ما يعادل قيمتها في المصارف المالية فركاته بهذا مال حاضر بين المتعاملين يتحرك وينمو بحركة هذا الرسم المضروب فالنصاب المملوك له به هو ذلك النوع من البدل والرسم المضروب انما هو لحفظه والتعامل به فركاته زكاته وقبضه قبضه وذلك بخلاف الدين فان ما نسميه ديننا واشترط في زكاته شروطا يجب أن يكون مضمونا في الذمة وليس معدا للنماء والحركة والا وجبت فيه الزكاة كالمال الحاضر

(٢٢) (تخريج زكاة الأوراق باعتبار المال المحفوظ بخزانة البنك)

ولو قيل أن حق المتعاملين بهذه الأوراق متعلق بعين النقود المحفوظة بالبنك كما قد يفهم مما جاء في نظامها السابق حيث قيل فيه (وعند التصفيه يكون هذا المال مخصصا لدفع قيمة الأوراق واستعادتها) لكان له وجه وحينئذ يكون المال المحفوظ بالبنك بدلا عن رؤوس الاموال والمقومات الواصلة اليه من المتعاملين بتلك الأوراق وكأن الحكومة بالنيابة عنهم تعاقدت مع البنك على هذه الصورة وعلى ذلك فلا تخرج زكاة هذه الأوراق على زكاة الدين مطلقا بل تجب الزكاة فيها اتفاقا باعتبار ما يعادلها من النقود المحفوظة لا باعتبار ذاتها ولا باعتبار شيء مضمون في الذمة وتكون هذه الأوراق

بمسئدات ودائع محفوظة في خزائن الامناء جعل التعامل بها طريقا للتعامل بالبدل المحفوظ بالمصارف ينمو بنائها ويتحرك بحركتها ويربح ويخسر بربحها وخسارتها واذا بطلت المعاملة بها كان للمالك الحق في الرجوع بقيمتها ذهباً أو فضة على خزانة البنك بمقتضى التعهد السابق للتعامل وان لم يجز به مباشرة الا انه جار فيه بصورته ورسمه ومثلية الاوراق انما هي باعتبار هذا المال المخزون بحيث لو عدم عدمت ثمنيتها وبطل التعامل بها وحينئذ فالزكاة في الحقيقة واجبة فيه لافي الاوراق وانتفاع الفقير بجزئه المعتبر شرعاً كان انتفاع المالك بسائر أجزائه وعلى ذلك فلا خلاف في زكاتها بلا توقف على قبض ولكن يبعد هذا القول ان التعهد السابق يفيد انما في البنك نصفه نقود ونصفه قراطيس مالية بل يصح في ظروف خاصة أن يكون أقل من ذلك

(٢٣) تخريج زكاة الاوراق باعتبار قيمتها الوضعية

ولو فرض انه ليس في البنك شيء من النقود ونظر الى تلك الاوراق في ذاتها بقطع النظر عما يبادلها وعن التزام التعهد المرقوم بها واعتبر جهة اصدار الحكومة لها واعتبار الملة لها انما راجعة لسكانت كالنقدين تجب زكاتها على القول بان الزكاة في النقدين معلولة بمجرد الثمنية ولو لم تكن خلقية كما تقدم في زكاة الفلوس وقطع الجلود والكواغد فيحصل ان الاوراق المالية يصح ان تزكى باعتبار اربعة (الاول) باعتبار المال المضمون بها في ذمة البنك وانه كمال حاضر مقبوض وان لم يكن كالادين المعروف عند الفقهاء من كل وجه

(الثاني) زكاتها باعتبار الاموال المحفوظة بخزانة البنك وعلى هذين الاعتبارين فالزكاة واجبة فيهما اتفاقاً

(الثالث) زكاتها باعتبار قيمتها ديناً في ذمة البنك فتزكى زكاة الدين
 بالحال علي مليء كما ذهب اليه السادة الشافعية
 الرابع زكاتها باعتبار قيمتها الوضعية عند جريان الرسم بها في المعاملات
 واتفاق الملة على اتخاذها انما باللمتقومات وعلى ذلك فوجوب الزكاة فيها
 ثابت بالقياس كزكاة الفلوس النحاس وقطع الجلود ونحوها ولكن هذا
 لا يتم الا اذا تحقق القرض المذكور في الاوراق المالية وحينئذ يكون التعامل
 بها كالتعامل بالفلوس وقطع الجلود سواء والا فالتعامل بها الآن منظور فيه
 الى قيمتها المضمونة بذمة البنك او المودعة في خزائنه وانه حتم عليه
 أن يدفع تلك القيمة متى طلب منه ذلك فهي كالنقود بخلاف العملة المعدنية
 غير الذهب والفضة

(٢٤) معنى النقد لغة واصطلاحاً ﴿

واعلم ان النقد في اللغة خلاف النسيئة يقال نقد الشيء قبضه والنقد
 الجيد الوزن من الدراهم ودرهم نقد ونقود جيد وفي حديث جابر
 رضى الله عنه وجسمه قال فنقدني ثمنه اى اعطانيه نقداً معجلاً فالتقد
 يطلق مصدراً واسماً بمعنى المقود وهو الثمن الحال والنقهاء خصوه بالمضروب
 من الذهب والفضة معجلاً او مؤجلاً جيداً او غير جيد فـلا يطلقون
 اسم النقد على الايمان الاخرى سواء كانت متخذة من المعادن او غيرها
 الا على ضرب من التشبيه وعلماء الاقتصاد توسعوا في ذلك فاطلقوا اسم النقد
 على كل ما كان واسطة في المبادلات وعاملاً في الحصول على مقابل مرغوب
 فيه لسد حاجة او دفع ضرورة او غير ذلك مع اتفاق الفريقين على ان
 ما اتخذ انما راجحة وانفقت الملة على اعتباره يؤدي وظيفة النقد الممد
 للنماء وهو الذهب والفضة اذ ليس في الشريعة ما يمنع اتخاذ اى نوع من

انواع العروض نمنا يتعامل به مع الذهب والنضرة او بدلا عنهما سواء كان متفقاً عليه بين الكل اولا ولهم ان يسموه نقدا او عملة او ثمننا او بدلا الى غير ذلك من الاسماء اذ لا نزاع في التسمية

نعم يشترط في صحة الثمن كالمثمن شروط تكفلت ببيانها كتب الفروع والاقتصاديون لا يلتفتون اليها في معاملاتهم لعدم تقيدهم في ذلك باحكام الدين فاذا اتفقت الملة على ان ياخذوا اي شيء كان صنفه ويعتبرونه ثمننا يبيعون به ويشتررون او رأيت الحكومة ضرب اي عملة وقدرت لها قيمة للتعامل بها فذلك سائغ عندهم واما عند الشرعيين فلا بد لها من شروط منها ان يكون طاهرا منتقما به شرعا فلا يجوز اخذه من جلود الميتة ولا من الخمر والزيت النجسة ولا من آلات اللهو والطرب كالاعواد والمزامير ونحوها وعلى كل حال فلا بد لكل امة من الاتفاق على نقد واحد يجري به التعامل بينهم ويحفظ التوازن في المبادلة بحيث يعطي به الرد كما ياخذ فن تبادل المنافع ضرورى في المجتمع الانسانى اذ ليس كل انسان لديه جميع ما يحتاج اليه ولا فى استطاعته الحصول عليه بدون الاستعانة بغيره ولا يمكن ان يستأثر بحاجيات نفسه ومنافع غيره بدون عوض يبذله ويدر بدفعه

والاصل فى العوض المائلة ولو التقر بنية وتحقيقها من العسر يمكن فى المبادلة بالساع فلا بد من الاتفاق على بدل مقارب تتفاوت اصفافه فى القيم اما بالخلقة والذات او بالوضع والتقدير وأجوده وأقومه نقد الذهب والنضرة لثقل وجودها ووفرة نققات استخراجها وأسماءه وايسره اتخاذا ومعاملة نقد الاوراق والكواغد وقطع الجلود ونحوها

(٢٥) النقود المتعامل بها قديما وحديثا

وقد اختلفت الامم قديما وحديثا في الاصطلاح على النقود ولا تزال مختلفة فيه حتى الآن فقد اتخذ الاحباش قديما نقودا من الملح زمانا مديدا واتخذ الاقدمون من سكان جمهورية المكسيك بأمريكا الشمالية نقودا من صنف السكاكو واتخذ الاقدمون من سكان انجلترا نقودا من الودع والشاي وكان لاهالى روسيا نقود من قوالب الشاي المضغوط ولبعض سكان الاقاليم الشمالية بافريقيا نقود من جلود السنجاب والحياتان ولاهالى الصين نقود من قشر شجر التوت واتخذ اليونان في عهد ارسطو نقودا من الحديد واليابان والصين نقودا من النحاس والبريون نقودا من الرصاص واتخذ كثير من الامم نقودا من القصدير والزنك والصفيرج الا ان النقود النحاسية كانت أكثر استعمالا لعلو قيمة النحاس بالنسبة لغيره بسبب كثرة نفقات استخراجها فحلت محل النقود الحديدية وأصبحت أكثر النقود تداولاً وذويوعاً في اوروبا في القرون الوسطى الى أن استكشفت بيرو في أمريكا الجنوبية وجمهورية المكسيك الغنيان بمعدن النضة فكثر التعامل بالنقود الفضية وصارت تقدر اربسيا في الممالك الغنية ولا تزال من النقود المهمة حتى الآن ويقال ان أول استعمال للنضة نقدا برومة كان سنة ٢٦٩ قبل الميلاد واتخذ الذهب نقدا نفيسا في عدة بلاد واقدم بلاد اتخذته مصر وهو والنضة من اجود المعادن واليقهما في صناعة النقود ولذلك حظرت الشريعة استعمالهما في غير ما عدا له الا في احوال خاصة أما تاريخ اتخاذ النقود من الورق فيرجع عهده الى القرن الثالث عشر من الميلاد حيث اتخذ الصينيون اذ ذاك نقودا من قشر شجر التوت ثم تبعهم

الفرس فالإلبان فأهل أوروبا بعد قرون عديدة الى أن فشا استعماله نقداً
في أكثر بلاد العالم الآن
ولا يكون له في الحقيقة ذلك الأثر الذي للنقود الأصلية الا باعتبار
ما يعادله من النقد الخاطئ

والكثرة التعامل به وحلوله محل المعادن في المبادلة واتخاذها مالا وثروة
حتى لا يعد فقيراً من عنده منه كمية وافرة او ورقة واحدة ذات قيمة كبيرة
كان من الحكمة الاعتماد به كـ لنقد واخراج زكاته حتى لا يحرم الفقير من
الجزء الذي يستحقه في مال الغني ولا يفتح الاغنياء باب التخلص من
الزكاة الواجبة في اموالهم بتحويلها الى اوراق مالية فانهم اشبهوا بالمال
والفقراء من اجل ذلك سيؤ الحال ولا بد من تفريق كربهم وسد عوزهم
بدفع ما اوجب الله على الاغنياء في اموالهم حتى لا يقعوا من جرائهم في
شر عظيم وشقاء دائم فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال
ذرة شراً يره ولا يظلم ربك احداً

تم نحريراً في يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٧ على يد الفقير الى
مولاه الرؤف محمد بن حسنين بن محمد مخلوف العدوي المالكي الازهرى
غفر الله له ولوالديه والمسلمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد رسول
الله وعلى آله واصحابه اجمعين

فهرست

صحيفة

- ٢ الخطبة — معنى الزكاة
 ٤ حكمة مشروعية الزكاة
 ٧ هل في المال حق واجب سوى الزكاة
 ٩ أنواع الحقوق المطالبة في المال وترتيبها
 ١٣ فرض الزكاة
 ١٣ تنفيذ نظام الصدقات والقيام بوظيفة الحسبة
 ١٦ المطلب الأول في زكاة النقد الخالص
 ١٨ هل زكاة النقدين معاملة بالحنية
 ١٩ تقدير النصاب بالريال والجنيه
 ١٩ المطلب الثاني في زكاة النقد المنقوش والناقص
 ٢١ المطلب الثالث في زكاة الفلوس النحاسية
 ٢٥ شروط زكاة المرض
 ٢٨ افتراق حكم الأموال في الزكاة
 ٢٩ زكاة الحلي
 ٢٩ أصناف ما يجب فيه الزكاة اتفاقا وخلافا
 ٣١ المطلب الرابع في زكاة الكواغد وقطع الجلود ونحوهما
 ٣٣ فتوى أبي عبد الله سيدى محمد عايش في زكاة الكاعذ
 ٣٤ القيمة فيما أصله المرض ونقل إلى التعامل منظور فيها حالته الحاضرة
 ٣٥ المطلب الخامس في زكاة الأوراق المالية

(٤٨)

- ٣٦ تخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين المعروف عند الفقهاء
٤٠ تخرج زكاة الاوراق على زكاة الدين العرفي
٤١ تخرج زكاة الاوراق باعتبار المال المحفوظ بخزانة البنك
٤٢ تخرج زكاة الاوراق باعتبار قيمتها الوضعية
٤٣ معنى النقد لغة واصطلاحا
٤٥ المقود المتأمل بها قديما وحديثا